النمو الحضرى فى المدينة العربية – المشاكل والحلول

1 – مقدمة :

1 – 1 المدينة كعضو حى تحركه مجموعة من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية فى إطار العوامل البيئية للمكان .. من هنا فإن مسئولية بناء المدن تتقاسمها الجهات الرسمية من ناحية أخرى . فالجهات الرسمية تقوم برسم الخطوط الرئيسية للنمو الحضرى وتضع له الضوابط والمحددات لتظهر معظمها فى شبكات الطرق والمرافق والخدمات العامة مع لوائح ونظم البناء وتقوم المؤسسات الخاصة باستكمال الصورة المجسمة فى المدينة فيما تقوم بانشائه من مبانى سكنية أو إدارية أو تجارية أو صناعية تجسم البناء المعمارى للمدينة وتحدد الحيز الفراغى لحركة الإنسان سائرا أو راكبا فى أرجائها .

1 – 2 وإذا كانت مهمة الجهات الرسمية فى بناء المدينة تخضع للعوامل الفنية والمنهجية والمالية والتى تظهر فى صورة مخططات ومشروعات وبرامج واستثمارات فإن دور المؤسسات الخاصة فى البناء تخضع للعوامل الاقتصادية والاجتماعية ويعبر عن المستويات الفكرية والثقافية السائدة فى المجتمع ... الأمر الذى ينعكس بالتبعية على الصورة المعمارية فى بناء المدينة التى تخضع غالبا لرغبات المجتمع أكثر منها للأصول المعمارية وتظهر النتيجة فى النهاية خليط من الفكر المعمارى مع الرغبات الوقتية للمجتمع . لذلك فإن صورة المدينة ستظل مرآة لمتوسط المستوى الثقافى لمجموع أفراد المجتمع الذى يقيم فيها ... وإذا اعتبرنا صورة المدينة للشخص العادى تتكون من الشارع والمبانى على الجانبين ... يتضح أن مشاركة الجهات الرسمية لا تتعدى بناء أرض الشارع مع ما فى جوفه من مرافق وتحديد إرتفاعات البناء على جانبيه بينما المجتمع هو الذى يكمل الصورة بالبناء على الجانبين بالإسلوب الذى يرتضيه تحقيقا لرغباته الشخصية فى حدود اللوائح التنظيمية للبناء . وهنا تلتقى الرغبات الشخصية للمالك مع القدرات الفنية للمعمارى فى وضع الملامح الدقيقة للصورة وكثيرا ما تكون رغبة المالك هى الغالية .. والصورة هنا تختلف من مكان لآخر فى الشارع الواحد تبعا لإختلاف المالك والمعمارى , هنا تظهر الفردية فى المبانى التى تقام فى الشارع الواحد دون وحدة فى الفكر المعمارى أو تجانس فى الثقافة أو تقارب فى الرغبات .

1 – 3 وتستكمل صورة المدينة المكونة من الشارع والمبانى على جانبيه بعد ذلك بالحركة اليومية للمجتمع سائرا أو راكبا وبما يتركه الإنسان فى الطريق من مخلفات أو ضوضاء وفيما يضيفه على المبانى من لافتات أو ألوان أو أضواء أو عناصر

أخرى . وهذا ما يؤكد دور المجتمع فى رسم صورة المدينة ويقوى هذا الدور ويضعف بقدر قدرة السلطات الرسمية على التحكم فى صورة الشارع .

1 – 4 اما الصورة الرسمية التى لا يراها إلا المسئولين فى الصورة الجوية المتمثلة على الخرائط المساحية التى تتحدد عليها الأبعاد والاستعمالات والحالات والارتفاعات . وهى الصورة الهندسية لتصميم شبكات الطرق باتجاهاتها وأحجامها واتساعاتها أو لتصميم شبكات المرافق الممتدة تحت سطح الأرض باتجاهاتها وأحجامها . هى أيضا الصورة الهندسية التى تحدد عليها الملكيات والاستعمالات وخطوط البناء وشروطه .. هى الصورة التى يحسب عليها المخططون مستقبل المدينة بناء عما لديهم من بيانات ومعلومات وما فى عملهم من نظريات واتجاهات .. هذه هى الصورة التى لا يراها إلا القلة القليلة من أفراد المجتمع . لذلك فإن عملية بناء المدينة وإن كانت تبدأ من الصورة الهندسية إلا أن الصورة الواضحة هى التى يرسم المجتمع معظمها بالبناء والتشييد. وهى الصورة التى لا يراها المخططون إلا بعد فترة طويلة من الزمن تتغير فيها العديد من المعطيات وتظهر فيها الكثير من التجاوزات من الأمر الذى يستدعى بالتبعية إعادة النظر فى مستقبل المدينة مرة أخرى . وتدور الحلقة بنفس الاسلوب .. بعد التخطيط وتوضع اللوائح والقوانية الموجهة له ثم تتغير المعطيات وتظهر التجاوزات ثم تظهر الحاجة إلى إعادة التخطيط كل ذلك والعمل التخطيطى يمارس من جانب المسئولين دون مشاركة فعالة من المجتمع النامى الذى لا يرى إلا يومه وغيره ولا يستطيع أن يرى أبعد من ذلك من هنا يختلف اسلوب بناء المدن فى الدول النامية ذات المستويات الثقافية المنخفضة الإمكانيات والاقتصادية المحدودة عنه فى الدول المتقدمة ذات المستويات الثقافية المرتفعة الامكانيات الاقتصادية الوافرة . وبناء المدن هنا يشمل بناء الإنسان مع بناء المكان فى تزامن واحد .

2 – مسئولية بناء المدن :

2 – 1 تنقسم مسئولية بناء المدن بين السلطة من ناحية وأفراد المجتمع من ناحية أخرى .. وإذا كانت السلطة الرسمية لها وظائفها المحددة فى التخطيط والبرمجة والتنفيذ والمتابعة والتقويم إلا أن أفراد المجتمع خاصة فى الدول النامية ليس لديهم الوظائف أو التنظيمات التى تستطيع أن تسهم من خلالها فى بناء المدينة ككل .. من هنا كان الإنفصال الفعلى بين السلطة الرسمية المسئولة عن بناء البنية الأساسية للمدن وأفراد المجتمع المسئولين عن بناء الهياكل العمرانية على الأرض . وإذا كانت بعض النظم المحلية تعمل على إقامة مجالس بلدية فى المدن لربط المجتمع بالسلطة التنفيذية المسئولة عن

إدارة المدينة إلا أن دور هذه المجالس غالبا ما ينحصر فى الجوانب الاجرائية والتنفيذية وفى مواجهة المشاكل المحلية الضاغطة على المواطنين , وهكذا يستمر بناء الهياكل العمرانية معبرا عن الرغبات الشخصية لأصحابها أكثر منها عن التوجيهات المعمارية والفنية للمخطط أو المصمم الأمر الذى أدى إلى تدخل السلطات المحلية فى بعض المدن لوضع الأسس التخطيطية والتصميمية لما يقام فيها من منشآت بحيث تعبر عن إتجاه حضارى معين باعتبار أن ما هو داخل المبنى خاص بصاحبه اما ما خارجه فهو خاص بالمجتمع ككل من هنا كان تدخل بعض السلطات فى مراقبة التشكيلات الخارجية للمبانى حجما ولونا . كما كان تدخل بعض السلطات فى مراقبة سلوكيات المجتمع فى الطريق العام راكبا أو سائرا .

2 – 2 وإذا كان من المتفق عليه أن السلطة فى المدينة تعنى ببناء البنية الأساسية من طرق ومرافق وخدمات عامة وتراقب عمليات البناء والتعمير ان كان لديها القوة والقدرة على ذلك , فإن المجتمع يبنى الكم الأكبر من المنشآت السكنية أو الإدارية وبقدر مشاركة المواطنين فى مراقبة عمليات البناء والتعمير بقدر إلتزامهم بقواعد ولوائح البناء . من هنا تظهر فعالية مشاركة المواطنين فى وضع ومراقبة وتنفيذ المخططات العامة للمدن كما تشارك فى مراقبة ما يقام فى المدينة من منشآت وبالأخص مالها من أهمية خاصة , وتأتى هذه المشاركة على عدة مستويات تبعا لأهمية المنشأ ففى بعض المدن فى الدول المتقدمة تطرح المشروعات الهامة على الرأى العام رسميا كما تطرح المشروعات التخطيطية على المستويين العام والرسمى لاعتمادها وتنفيذها وترتبط فعالية المشاركة بالمستوى الثقافى والعلمى لدى المواطنين من هنا تقل فعالية مشاركة المواطنين فى الدول النامية عنها فى الدول المتقدمة الأمر الذى يؤكد دور أجهزة الإعلام فى توعية المواطنين للتعرف على أنظمة وتشريعات البناء وعلى الأسس التخطيطية والأصول المعمارية مع تذوق القيم الجمالية والحضارية وتحريك قدراتهم الذاتية فى المشاركة فى البناء فمسئولية بناء المدن أدق مسئولية مشتركة تساهم فيها السلطة كما يساهم فيها المواطنون . وإذا كان للسلطة أن تعتمد على خبراتها ومستشاريها .. فإن أفراد المجتمع يعتمدون على ثقافتهم العامة التى غالبا ما تتشكل فى البيئة التى يعيشون فيها مع ما يتلقونه من معلومات عامة من خلال وسائل الإعلام المختلفة .

3 – 2 ويشارك فى مسئولية بناء المدن من جانب آخر وبطريقة غير مباشرة أجهزة الحكم المركزى خاصة أجهزة التخطيط الاقتصادى الاجتماعى التى توزع الاستثمارات على مناطق التنمية المختلفة بمدنها وقراها . ويرتبط تأثير هذه الأجهزة

بمدى تقديرها للبعد المكانى للتنمية الاقتصادية الاجتماعية وهو ما يعبر عنه بالتخطيط الإقليمى . وهو البعد الذى لم تظهر فعاليته فى عمليات التنمية الحضرية فى الدول النامية حتى الآن لا يزال تأثيره محدودا فى إطار الخطط المركزية . وعلى الجانب الآخر تعمل إجهزة التخطيط العمرانى على المستوى المركزى أو المحلى باسلوب آخر يتحدد فيه مستقبل المدن والقرى مع التوزيع المستقبلى لاستعمالات الأراضى فيها مع رسم شبكات الطرق والمرافق ومواقع الخدمات العامة التي تربط هذه الاستعمالات. وهذا نشاط غالبا ما يتم بعيدا عن أجهزة التخطيط الاقتصادى الاجتماعى , الأمر الذى أضعف التكامل فى التخطيط وهو ما فطنت له الدول المتقدمة وبدأت تعمل على تكامل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية فى خططها للتنمية على المستويات القومية والإقليمية والمحلية .

2 – 4 ومن جانب آخر تشارك الأجهزة الإدارية للحكم المحلى فى بناء المدينة حيث تعمل أقسامها المختلفة على توفير الخدمات والمرافق العامة والمرور الآمن للمواطنين , وهنا يغلب الجانب التنظيمى والإدارى فى توجيه النشاط العمرانى للمدينة وإن كان يرتبط من بعيد أو من قريب بالدراسات التى تتم فى أجهزة التخطيط العمرانى . وهكذا تتوزع مسئولية بناء المدينة من السلطة التنفيذية المحلية وأجهزة التخطيط العمرانى وأجهزة التخطيط المركزى أو الاقليمى ثم بالمتجمع الذى يبنى المدينة ويقيم فيها كل الوقت أو بعضه . من هنا كان تنظيم العلاقة الوظيفية بين هذه الكيانات التخطيطية والإدارية والتنفيذية والشعبية أساس لبناء المدينة .

2 – 5 وإذا كان بناء المدينة يعنى بالمفهوم العام بناء المرافق والخدمات والمبانى العامة أو الخاصة فإنه بالمفهوم الدقيق يعنى بناء مجتمع المدينة اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا مع بناء الهيكل العمرانى ان لم يكن قبله بفترة زمنية معينة . وإذا صح هذا التصور فإن مسئولية بناء المدن إذن تقع على أكتاف أصحاب الفكر العلمى والسياسى والإعلامى والفنى فى وقت واحد ومتزامن مع عمليات التنمية العمرانية للهيكل العمرانى للمدينة نفسها والتنمية الإدارية للأجهزة القائمة عليها . من هنا كان الإعلام عامل أساسى فى التنمية العمرانية يصل إلى قلب المجتمع فى محاولة للارتقاء بوعيه وحسه واستعداده للمشاركة فى البناء . وهذا جانب يغيب أمره عن المدن العربية وإذا كان الغرب لديه نظمه الخاصة بمشاركة المواطنين فى إعداد ومتابعة مخططات المدن فإن المجتمع فى المدينة العربية يحتاج إلى جرعة قوية من الإعلام حتى يتهيأ للاشتراك فى إعداد ومتابعة مخططات المدن التى يعيشها فيه . وهذا ما تحتاجه المدينة العربية قدر احتياجها للمخططات التى تحكم أعمال التنمية العمرانية فيها .

3 – التخطيط العمرانى بين النظرية والتطبيق :

3 – 1 من المعروف أن علوم التخطيط العمرانى بدأت وتطورت وتجددت لتلبى متطلبات وتطلعات المجتمعات الغربية وانتقلت مبادئ هذه العلوم إلى المدن العربية وعلوم التخطيط المعمارى لها شقيها الاجتماعى والفنى أما الشق الاجتماعى فيختلف باختلاف الزمان والمكان والشق الفنى يختلف باختلاف الزمان , وإن كان لا يختلف كثيرا باختلاف المكان – من هنا كانت علوم التخطيط العمرانى التى لها صفتها المحلية المرتبط بالواقع المحلى . وهو ما لم يتم بالنسبة لبناء النظرية التخطيطية المحلية للمدينة العربية سواء بالتأليف أو بالنشر , ولا تزال العملية فى الجامعات العربية تبحث عن النظرية الجديدة التى يمكن أن تتعامل بها مع الواقع المحلى وتتفاعل معه , فالمراجع العلمية فى هذا المجال لا تزال ترد إليها من الغرب محملة بكل ما هو حديث فى عالم البناء والتعمير , وينتقل مع هذه المراجع زحف كبير مع الشركات تقتحم مجال التخطيط العمرانى وتسيطر على جوانبه دون أن تترك فكرا أو منهجا يتعامل مع الواقع المحلى يحمل صفة الاستمرار والاستقرار. وتظل الأجهزة المسئولة عن التنمية العمرانية فى المدينة العربية بعد كل ذلك متخلفة تنظيميا وإداريا وفنيا .

3 – 2 وفى موقف الحاجة إلى المعونة الأجنبية تقف بعض الدول النامية تبحث عن مصادر التمويل فلا تجده إلا فى الدول الغربية التى لا تعطى إلا بشروط قياسية فى التمويل تبدأ هذه الشروط أولا بضرورة إعدادها للمخططات العامة للمدن التى جاء حظها لتخضع لقوة المال وسيطرته .. والمال هنا ربما يدفع لمواجهة مشاكل عاجلة لا تستطيع الأجهزة المحلية مواجهتها بإمكانياتها الفنية أو المالية .. منهنا كان سبب لجوئها إلى العون الخارجى فنيا وماليا وتظل بعد ذلك الأجهزة المحلية فى وضعها القائم دون تقدم تنظيمى أو فنى يذكر الأمر الذى فطنت له بعض الدول النامية وبدأت فى تنمية أجهزتها إداريا وفنيا حتى تكون قادرة على الاستمرار فى الأداء والإنتاج وتكون قاعدة تخطيطية مستمرة ومستقرة , عندها كل البيانات التخطيطية مصنفة ومبوبة ترجع إليها فى كل أعمالها وحساباتها . وهنا يمكن أن تقتصر المعونة الخارجية على الدعم الاقتصادى وتوفير مستلزمات الإنتاج اللازمة للتنمية العمرانية القصيرة أو الطويلة المدى . من هنا يمكن ربط النظرية بالواقع بل ربط النظرية بالواقع من خلال الأجهزة المحلية بعد تنميتها تنظيميا وإداريا وفنيا .

4 – التخطيط العمرانى جزء من التنمية الاقتصادية الاجتماعية :

4 – 1 لا شك أن إنفصال عمليات التخطيط العمرانى فى أجهزة مستقلة عن عمليات التخطيط الاقتصادى الاجتماعى قد تسبب فى تفكك العمليات التخطيطية الشاملة فقد وجدت مجموعة من خبراء الأمم المتحدة فى دراستها عن تكامل التخطيط العمرانى بالتخطيط الاقتصادى الاجتماعى فى عام 1973 أن الوقت قد حان لإدماج الجوانب العمرانية بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية فى عمليات التخطيط والتنمية الشاملة . وانتشرت هذه الدعوة على مدى العشرة سنوات الماضية ولكن تأثيرها لا يزال محدودا بسبب قوة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية فى توجيه خطط التنمية إذ لا تزال التنمية العمرانية تعتبر فى الكثير من الدول النامية كمشروعات هندسية لها مقوماتها وتحليلاتها ونتائجها المتمثلة فى مشروعات فى شبكات الطرق والمرافق وتحديد إستعمالات الأراضى ونظم البناء والتشييد .

4 – 2 لقد بدأ تطبيق فكرة تكامل الجوانب الاقتصادية الاجتماعية بالجوانب العمرانية فى بعض الدول العربية ونخص منها الكويت حيث تضم وزارة التخطيط فيها جهاز للتخطيط الهيكلى . كما أن وزارة التخطيط فى العراق تضم خمس إدارات عامة منها الإدارة العامة للتخطيط العمرانى , وفى المملكة العربية السعودية استحدثت مشروع التخطيط العمرانى التابع للأمم المتحدة فى عام 1975م اسلوبا جديدا لتحقيق هذا التكامل فى ضوء الانفصال القائم بين أجهزة التخطيط الاقتصادى الاجتماعى المتمثل فى وزارة التخطيط وأجهزة التخطيط العمرانى فى وزارة الشئون البلدية والقروية والبلديات . ويهدف الإسلوب الجديد إلى قيام أجهزة التخطيط العمرانى بإعداد برامج للتنمية الاقتصاية الاجتماعية العمرانية لكل مدينة بحيث تتزامن مع برامج التنمية الاقتصادية الاجتماعية للدولة . ومن هنا يمكن إيجاد الترابط العلمى بين برامج التنمية على المستوى الوطنى وبرامج التنمية الجزئية على المستوى المحلى للمناطق وللمدن وذلك عن طريق المستوى المتوسط بينهما وهو مستوى التنمية الإقليمية للمناطق , وإن كان التخطيط على هذا المستوى لا يزال يعالج من قبل كلا الجهازين فى وزارة التخطيط ووزارة الشئون البلدية والقروية الأمر الذى يؤثر على فعالية العملية التخطيطية إداريا وتنظيميا وهو ما يستوجب تجميع أجهزة التخطيط الاقتصادى والاجتماعى والعمرانى فى هيكل تنظيمى واحد .

4 – 3 وبنفس المفهوم القديم لا تزال أجهزة التخطيط العمرانى فى مصر تعمل منفصلة إداريا وتنظيميا عن أجهزة التخطيط القومى بالرغم من الدراسات التى تمت بهدف إيجاد التكامل بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية وذلك بضم هذه الأجهزة جميعها فى جهاز مركزى واحد للتخطيط يعمل على المستوى القومى وله أفرعه التى تعمل على

مستوى الأقاليم التخطيطية والأخرى التى تعمل على المستوى المحلى للمدن حيث تظهر الصورة العمرانية أكثر وضوحا . ولتحقيق ذلك اقترح مركز الدراسات التخطيطية والمعمارية الهياكل الإدارية والتنظيمية للعملية التخطيطية المتكاملة وذلك فى دراسة خاصة كلف بها قبل الهيئة العامة للتخطيط العمرانى بمصر ولم يجد هذا الاقتراح الموافقة بسبب الصعوبات الإدارية والتنظيمية الذى يمكن أن تظهر فى سبيل تحقيقه , وفضلت الجهات الرسمية الاقتراح الأسهل والأسرع عمليا والذى يدعو إلى تعزيز دور أجهزة التخطيط العمرانى فى المحليات ليكون قادرا على التعامل مع المشاكل العمرانية المحلية يوميا أو سنويا فى إطار برامج خمسية تتزامن مع الخطط الخمسية للدولة فى إطار برامج طويلة الأجل ترتبط بالاستراتيجية القومية والتى لا تزال مكوناتها الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية لم تتبلور بعد .

4 – 4 وفى هذا المجال يظهر عامل آخر من عوامل التكامل بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية وهى الجوانب الإدارية والتنظيمية لأجهزة الحكم المحلى أو الإدارة المحلية كما تسمى فى بعض الأحيان . وإذا كانت الصورة واضحة بالنسبة لهذه التقسيمات فى المملكة العربية السعودية مثلا حيث تقسم الدولة إلى مجموعات من المناطق أو المحافظات تمثل فى حد ذاتها أقاليم تخطيطية وبكل منطقة مجموعات من التجمعات السكنية الحضرية وريفية تعمل بنظام البلديات أو المجالس القروية فإن الصورة فى مصر مثلا لا تزال متضاربة حيث قسمت الدولة إلى أقاليم تخطيطية لكل منها كيانه الاقتصادى الاجتماعى , ويضم كل إقليم مجموعة من المحافظات التى تمثل إمتدادا للتقسيمات الإدارية السابقة لكل محافظة كيانها التخطيطى والإدارى والتنفيذى الأمر الذى أثر على فعالية العملية التخطيطية التى يجب أن تتكامل فيها الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية فى كيانات إدارية وتنظيمية واحدة . هذا مع وجود الإختلاف البين بين الأقاليم التخطيطية المعتمدة أو بين المحافظات الإدارية القائمة من حيث المساحة وحجم الموارد البشرية والطبيعية أو من حيث البناء الجغرافى الأمر الذى يؤثر على البناء التنظيمى لعملية التنمية الشاملة, فى الوقت الذى تتضح فيه الرؤيا بالنسبة للإستراتيجية القومية إقتصاديا واجتماعيا وعمرانيا , إذ يعتبر البعد العمرانى فى هذه الاستراتيجية أساس للتنمية الاقتصادية الاجتماعية حيث يسكن 96٪ من السكان على 4٪ من مساحة الأرض .

5 – مشاكل المدينة العربية فى المناهج الدراسية :

5 – 1 إذا كان لكل عمل متطلباته الفنية والإدارية فإن العملية التخطيطية تحتاج أيضا إلى الكوادر الفنية والإدارية .. وهنا يبدأ البحث عن توفير هذه الكوادر سواء عن طريق الإعداد الأكاديمى فى الجامعات والمعاهد أو عن طريق التدريب

. والتخطيط العمرانى لا يزال فى الدول العربية يعتبر جزءا من التعليم المعمارى وفى أسوأ الحالات يعتبر جزءا من التعليم الهندسى سعيا وراء اللقب أكثر منه سعيا وراء القيمة العلمية الموضوعية . هذا فى الوقت الذى يتم فيه إعداد المخطط العمرانى فى أغلب جامعات الخارج عن طريق مناهج علمية للدراسات العليا ينخرط فيها المعمارى مع مهندس المرافق ومهندس الطرق والجغرافى والاقتصادى والاجتماعى والإدارى بحيث تنمو بينهم لغة مشتركة يعرف كل منهم فى ضوئها دوره فالعملية التخطيطية المتكاملة .

2 – 5 تعانى المدينة العربية للأسباب السابقة من النقص الشديد فالكوادر الفنية التى تستطيع أن تتعامل مع المدينة اقتصاديا واجتماعيا وعمرانيا وان كان الجانب العمرانى فى هذا المستوى يتضمن مجالات أكثر فى دراسات الطرق والمرافق والإسكان والخدمات العامة الأمر الذى يصبغ التخطيط العمرانى بالصبغة الهندسية عند العامة فى الدول النامية , هذا فى الوقت الذى لا يزال فيه التخطيط القومى ومعاهد التخطيط القومى الاقتصادى والاجتماعى , وهذا ما لا تزال تعانى منه الدول النامية والعربية منها بصفة خاصة . ومع ذلك قد طرحت للبحث صيغا جديدة لتوفير هذا التكامل منها إنشاء معاهد عليا للتخطيط يتقدم إليها خريجو العمارة والمرافق والطرق والاقتصاد والاجتماع والزراعة والجغرافيا والإدارة , ينخرطون فى مناهج أساسية على مدى عام دراسى واحد بهدف توفير اللغة والمفاهيم المشتركة بين الدارسين ثم تتفرع الدراسات العليا بعد ذلك عامين آخرين ولكن التخصص فى التخطيط القومى أو فى التخطيط الإقليمى أو فى التخطيط المحلى متضمنا المدن والقرى بحيث يعمل كل تخصص على تكامل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية فى كل مستوى من مستويات العملية التخطيطية .

3 – 5 وإذا كانت المدينة العربية تعانى من نقص الكوادر الفنية المتخصصة فإنه يمكن التغلب على هذه الظاهره ببرامج تدريبية مكثفة للكوادر الفنية والإدارية المختلفة مع إستعمال دلائل الأعمال التخطيطية كمراجع للدارسين توضح لهم بالتفصيل وبالتتابع العلمى والعملى مراحل العمل فى كل جانب من جوانب العملية التخطيطية . وهذا ما يتم حاليا فى جمهورية مصر العربية حيث قام مركز الدراسات التخطيطية والمعمارية بالقاهرة بإعداد إثنى عشر دليلا للعمل التخطيطى لهيئة التخطيط العمرانى وأجهزتها فى المحليات وذلك بالتوازى مع تنظيم تدريبية مكثفة تعقد فى مراكو التنمية الإقليمية فى الأقاليم التخطيطية ومع ذلك فإن الجوانب الاقتصادية والاجتماعية فى العملية التخطيطية لا تزال بعيدة عن هذا المجال وإن كان لابد من تكاملها فى مناهج البرامج التدريبية . ويعنى ذلك أن المدينة العربية لا تزال فى

أول الطريق تبحث عن الاسلوب الأمثل لإعداد وتوفير الكوادر الفنية اللازمة لعمليات التنمية العمرانية فيها هذا الوقت الذى لا تزال فيه الفجوة الواضحة بين الجانبين الاقتصادى الاجتماعى والعمرانى فى عمليات التنمية الشاملة .

5 – 4 وإذا كان البحث لا يزال جاريا لإعداد توفير الكوادر الفنية اللازمة لتنمية المدن العربية بجوانبها الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية , فإن المراجع اللازمة لبناء هذه الكوادر علميا وعمليا لا تزال محدودة المحتوى وقليلة الأثر قياسا على ما تخرجه مطابع الغرب من كتب ومجلات ودوريات وما تقوم به المنظمات المهنية من أنشطة علمية وتنظيمية وإدارية تهدف منها إلى دفع التطور العلمى والإرتقاء بالمستوى المهنى للتخطيط العمرانى , وإذا كانت العلوم الكيماوية والطبيعية والرياضية والهندسية لها مفاهيمها العلمية العالمية فإن التخطيط بجوانبه الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية يرتبط بالواقع المحلى للإنسان والمكان من هنا كان لابد وأن تنبثق النظرية المحلية للتخطيط لمعالجة هذا الواقع وترتبط به وان كان الأمر لا يستغنى عن تفهم المنهجية العلمية للفكر الغربى المتقدم فى هذه المجالات . من هنا فإن المدينة العربية لا تزال تحتاج إلى العديد من المراجع العربية التى تعالج مشاكلها العمرانية بواقعية وموضوعية , للتعامل مع الإنسان العربى بكل مقوماته الاقتصادية والاجتماعية والمكان العربى بكل مقوماته العمرانية والبيئية .

6 – الخلاصة :

6 – 1 يمكن أن نخلص من هذا البحث إلى أن العمل لتنمية المدينة العربية لابد وان يشارك فيه المتخصصون فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية , كما يجب أن تلتقى فيه أنشطة أجهزة التنمية المختلفة التى تعمل فى المستويات التخطيطية المختلفة .

6 – 2 وإذا كان دور الفكر التخطيطى يحاول أن تتكامل فى إطاره الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية فى المستويات التخطيطية المختلفة فأن ذلك لابد وان ينعكس على التقسيمات التخطيطية والإدارية والتنظيمية للأجهزة القائمة على عمليات التنمية .

6 – 3 وإذا كان لابد من التكامل بين الأجهزة المختصة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية فإن ذلك ولابد وأن ينعكس على اسلوب توفير الكوادر الفنية اللازمة للعمليات التخطيطية على المستويات القومية والإقليمية والمحلية

معززة بالمناهج التعليمية للدراسات العليا أو البرامج التدريبية أو المراجع العلمية والعملية النابعة من الواقع المحلى للإنسان العربى .

4 – 6 وإذا كان بناء المدينة يخضع إلى ماتقوم به الجهات المسئولة عن شق الطرق وتحديد شبكات المرافق العامة وتوفير الخدمات العامة فإن الإنسان الذى يقوم ببناء معظم ما فوق الأرض لا يزال يحتاج إلى جرعات قوية من الإعلام لتحرك فيه الرغبة فى المشاركة الفعالة والمنحصرة فى البناء. فإذا عادت للإنسان العربى شخصيته فإن ذلك ولابد وأن ينعكس على المدينة التى يعيش فيها ويبنى على أرضها .